جواب الوفد العربي الفلسطيني الأول على كتاب وزير المستعمرات البريطاني*

لندن 1922/6/17

إن تأييد وعد بلفور مناف لما وعد به الملك حسين قبل ذلك الوعد وبعده، ومناف للتصريح الافرنسي الذي أعلن في 8 تشرين الثاني سنة 1918، ومناقض للمادة 22 من عهد جامعة الأمم. وبموجب المادة 20 (2) من عهد الجامعة المذكورة أصبح هذا الوعد لغوا لأنه من قبيل المتناقضات التي تفسخها هذه المادة. وفي الحقيقة إننا نخالف المادة 22 من عهد جامعة الأمم إذا قلنا أنه أمنت على إدارة فلسطين دولة منتدبة وأردفناه بقولنا كي تنفذ وعد بلفور وتطبق المادة 22 من عهد الجامعة، لأن هذه المادة تمنح فلسطين انتداباً من نوع (أ) لا من نوع (ب)، أي أنها تعترف باستقلال الأمة الفلسطينية بشرط أن تقدم لها المعونة والإرشاد الإداري دولة منتدبة.

وعلى قولكم: إن الوعد بالاعتراف باستقلال العرب وتعضيد ذلك الاستقلال قيد بتحفظ ورد في نفس الكتاب أخرج عن نطاقه البلاد الواقعة غربي ولاية دمشق، وتلك الولاية شملت جميع بلاد شرق الأردن، ولكنها لم تشمل سنجق القدس المستقل ولا تلك الأقسام من ولاية بيروت التي هي الآن داخلة في فلسطين. نجيب:

أولا: كلمة "ولاية" لم ترد في المخابرات، وردت كلمة District "قضاء".

ثانياً: لم يقصد ولاية وإنما قصد "قضاء" وهذا لأن الكتاب يقول "أقضية دمشق وحمص وحلب". ولما كان كل من حمص وحماه قضاء داخلا في ولاية سوريا فمن الفضول والحشو التصريح بذكر "حمص وحماه" لو كان المقصود "ولاية دمشق" (سوريا) لا "قضاء دمشق". وما الولاية المزعوم التنويه عنها إلا "ولاية سوريا" لا "ولاية دمشق"، إذ لم يكن في الوجود شيء اسمه "ولاية دمشق".

---

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 – 1939)" سلسلة الوثائق العامة –1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 41 – 43.

وهكذا يظهر جلياً أن فلسطين واقعة ضمن نطاق العهد.

ولا ريب أن التحفظ المثبت في العهد إنما أريد به لبنان، وهذا لأن السير هنري مكماهون في كتابه المؤرخ في 25 تشرين الأول يقول: "وفيما خص تلك الأقسام حيث تملك بريطانيا العظمى حرية التصرف من دون إجحاف بمصالح حليفتها فرنسا فإنني مفوض الخ ... " وعلى ذلك أجاب الشريف حسين في أول كانون الثاني سنة 1916 قائلا: "ومع ذلك فإننا نرى من الواجب علينا أن نؤكد للوزير الخطير أننا بعد انتهاء هذه الحرب سنطلب منه – وهو ما نصرف عنه أنظارنا اعتباراً من هذا اليوم – ما نتركه الآن لفرنسا".

1 – وهكذا فقد ثبت خروج فلسطين عن البلاد الواقعة غربي أقضية دمشق وحمص وحماه وحلب، 2 – ومنذ الاحتلال ملكت بريطانيا العظمى حرية التصرف من دون إجحاف بمصالح فرنسا، 3 – واحتفظ الشريف بحقه بالبلاد الواقعة غربي الأقضية المتقدم ذكرها، دمشق وحمص وحماه وحلب، إلى ما بعد الحرب.

وبناء عليه ففلسطين مشمولة بالعهود لا مخرجة عنها، ومن حقها أن يعترف باستقلالها.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx